

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الخميس 5 جويلية 2018.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة السابعة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2017-2020 وذلك يوم الخميس 5 جويلية 2018 على الساعة الثامنة والنصف صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاوتي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : حليمة المحجوبي ويوسف بن عثمان نائبا رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي كاتب عام الجامعة، نور الدين العمديني عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، محمد الجويني عميد كلية الطب بتونس، سامية قروي زواري عميدة كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، حاتم الزنزري مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، نور الدين النيفر مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، كريم بن سلامة مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، منية النجار مديرة المعهد العالي للإعلامية، معز الشفرة مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، عماد بن عمار مدير معهد بورقيبة للغات الحية، عصام السلواج مدير المدرسة العليا للعلوم وتقنيات الصحة بتونس، ألفة بويحي مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، عادل المؤذن مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، عائدة التلاتلي نيابة عن مدير معهد البحوث البيطرية.

وحضر عن ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين السيدة سلوى عوادي من كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات والسيد سكندر الحشيشة من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس.

كما حضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين السيدة هالة الإمام من المعهد العالي للإعلامية والسيدة زينة الصّيد من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس

وحضر ممثل الإطار الفني والإداري السيد فوزي الطرهوني من المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والسيد يوسف الحسنواوي ممثل العملة والسيد سفيان التواتي والسيد يحي بن عبد الله ممثلا الطلبة كما دعيت للحضور السيدة ليلى قلوب من المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية.

واعترض عن الحضور السيد سامي البسطانجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس والسيدة ألفة يّمّ والسيد محمد الصغير عاشوري والسيد محمد رضا بربوش ممثلو الأساتذة والأساتذة المحاضرين والسيدة هند اليونسي كعباشي ممثلة الأساتذة المساعدين.

وتغيب عن الجلسة السيد الهاشمي الوزير مدير معهد باستور والسيد شكري حمودة ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين والسيد عماد عبيد ممثل الأساتذة المساعدين والأنسة يمينة بن مصطفى ممثلة الطلبة.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مهنا السيدة منية النجار على اثر ترقيتها إلى رتبة أستاذ تعليم عال، ثم ذكر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

I- تقييم السنة الجامعية 2017-2018

II- أنشطة الجامعة

III- متفرقات

I- تقييم السنة الجامعية 2017-2018:

أشار رئيس الجامعة إلى الظروف الصعبة التي عاشها عدد من المؤسسات الجامعية جراء إضراب بعض المدرّسين ونوّه بجهود مسيّري المؤسسات والإطار البيداغوجي وحرصهم على إنجازها رغم بعض العراقيل. ثم فتح المجال لرؤساء المؤسسات لتقييم نتائج السنة الجامعية حيث تمت الإشارة إلى المسائل التالية:

- ظروف الدراسة والامتحانات خلال السنة الجامعية الحالية تُعدّ طيبة عموماً رغم وجود بعض الصعوبات شهدها المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس تمثلت في اضطرابات في روزنامة الامتحانات والتصريح بالنتائج بسبب دخول عدد من المدرّسين في إضراب إتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين "إجابة"، حيث عمل المعهد على تدارك هذا التعطيل وإنجاح السنة الجامعية.
- نتائج الامتحانات كانت جيدة عموماً وهي تتراوح من مؤسسة إلى أخرى حسب الاختصاصات نجد أعلاها في الاختصاصات العلمية والهندسية وشبه الطبية وأدناها في العلوم الاقتصادية والإنسانية.
- سجّل عدد من المؤسسات حالات غش في الامتحانات لكتّمتها تعدّ محدودة بالمقارنة مع الدورات السابقة مما يدل على تراجع عدد المخالفات المتعلقة بالامتحانات خلال هذه السنة بفضل اعتماد إجراءات رديّة.

- تراجع ظاهرة تغيب المدرّسين المراقبين خلال الامتحانات والمداومات في عدد من مؤسسات الجامعة مع الحاجة إلى مزيد التحسيس في هذا الإطار للحدّ من هذه الظاهرة.
- الحاجة إلى مراجعة شروط الإسعاف واعتماد معايير شفافة وتوحيد طرق العمل بها مع مراعاة طبيعة التكوين والتقييم في اختصاصات العلوم الصحيحة والهندسة والطب والعلوم شبه الطبية واختصاصات العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية.

- ضرورة توحيد الإجراءات المتعلقة بطلب تثبيت الطلبة من أوراق الامتحانات والاطلاع عليها.

ولاحظ رئيس الجامعة وجود عدد من نقاط القوة ومن نقاط الضعف لدى قراءة نتائج السنة الجامعية تختلف من مؤسسة إلى أخرى ودعا إلى النظر في إمكانية إحداث لجنة على مستوى كل مؤسسة تتولى تقييم نتائج السنة الحالية وتشخيص النقاط الإيجابية قصد دعمها والنقاط السلبية قصد إيجاد حلول لها.

كما لاحظ تفاوتاً كبيراً في نسب النجاح حيث سُجّلت في عدد من المسالك نسبة تتراوح بين 100 بالمائة و90 بالمائة وفي مسالك أخرى نسب لا تتجاوز 8 بالمائة معتبراً أنه مؤشّر يدعو إلى مزيد القراءة والتحليل.

وفي خصوص الأخطاء التأديبية، لاحظ رئيس الجامعة وجود تفاوت في اعتماد سلّم العقوبات التي اتخذتها مؤسسة إلى أخرى واقترح النظر في تكوين لجنة مهمتها إعداد دراسة مقارنة بين جميع العقوبات التي اتخذتها



مجالس التأديب في مؤسسات الجامعة وبين طبيعة المخالفات المرتكبة قصد وضع معايير تتوافق بين المخالفات وسلم العقوبات يتم توحيد العمل بها على مستوى المؤسسات.

وأكد الحاضرون على ضرورة وضع إجراءات ردعية قبل دورات الامتحانات وإعلام الطلبة بها والعمل على تحسيس المدرّسين بأهمية دورهم في عملية المراقبة داعين إلى وضع استراتيجية للحدّ من ظاهرة تغيب المدرّسين خاصة خلال مراقبة الامتحانات ومداومات التصريح بالنتائج.

وفي نفس السياق اعتبر رئيس الجامعة أن ظاهرة تغيب المدرّسين في الحالات المذكورة أعلاه تؤثر على شفافية منظومة الامتحانات ككل مشيراً إلى تنامي عدد مطالب التثبيت من أوراق الامتحانات.

وتداول الحاضرون في هذه المسألة مقرّين بحق الطالب في الاطلاع والتثبيت من العدد المسند له وفي حال وجود خطأ مادي يمكن إصلاحه على أن يتم الإعلان عنه قبل مداومات لجان الامتحانات.

وحول شروط الإسعاف بالارتقاء، أكد الحاضرون على ضرورة مراعاة اختلاف طبيعة التكوين حسب كل اختصاص وصعوبة اعتماد سقف أدنى يتم تعميمه على جميع المؤسسات.

وذكر نائب رئيس الجامعة بالمنشور عدد 52 لسنة 2016 المؤرخ في 15 ديسمبر 2016 حول تنظيم الامتحانات الجامعية وتلا فقرات منه متعلقة بالمداومات وشروط الإسعاف معتبراً أن المجالس العلمية تملك سلطة تحديد هذه الشروط بناء على المعايير التي يتم ضبطها من قبلها حسب اختلاف الاختصاصات والمؤسسات، كما بيّن أن المنشور يدعو العميد أو المدير إلى الاجتماع برؤساء لجان الامتحان "قبل بداية الدورة الرئيسية للتباحث في معايير الإسعاف ولاتخاذ قرار في ضبط إجراء موحد بالنسبة إلى مجموع لجان الامتحانات بالمؤسسة".

وأكد رئيس الجامعة أن شروط الإسعاف يجب أن لا تقلّ عن 9.80 مع وجوب إعلام الطلبة بهذه المعايير ومزيد تحسيس رؤساء لجان الامتحانات بمسؤوليتهم في الغرض وتوثيق المداومات وتوضيح أسباب اعتماد الإسعاف أو عدم اعتماده حسب كل حالة.

وبيّن الحاضرون الحاجة إلى تنظيم يوم دراسي لتوضيح مسالة شروط الإسعاف ومعاييرها، ودعا رئيس الجامعة رؤساء المؤسسات إلى موافاة الجامعة بالإجراءات المعتمدة في الغرض مقترحا النظر في إحداث لجنة تتولى دراستها وفق النصوص القانونية المنظمة قصد توحيد الإجراءات وإحداث طريقة عمل تعتمد الشفافية في جميع مراحل المنظومة بداية من إعداد الامتحانات وضبط طريقة الإصلاح والعدد المسند لكل جزء من الامتحان.

II – أنشطة الجامعة:

1- لجنة البحث العلمي بالجامعة:

قدّمت نائبة رئيس الجامعة متابعة لنشاط لجنة البحث العلمي مبينة أنه تم تقسيمها إلى فريقين سيعمل الأول على محور الحوكمة، والثاني على محور أنشطة البحث. وأشارت إلى عدد من المسائل التي أفضى إليها التقييم المبدئي للبحث العلمي بمؤسسات الجامعة والمتمثلة في وجود نقاط ضعف منها نقص الهيكلية والمقروئية والشفافية والتواصل والتنسيق بين رؤساء الهياكل ووجود مسارات متشابهة ونقص المعطيات حول الحوكمة ونتائج البحث والأولويات الوطنية إضافة إلى نقص الموارد البشرية المعنية بهذا الملف وضعف تشغيلية المتحصلين على الدكتوراه في عدد من الاختصاصات.



كما أشارت إلى وجود نقاط قوة تتمثل في تعدد الاختصاصات العلمية وتنوع هياكل البحث وارتفاع عدد المسجلين في المرحلة الثالثة خاصة في الدكتوراه...

وأوضح رئيس الجامعة أن نتائج عمل هذه اللجنة والتوصيات المنبثقة عنها ستكون جاهزة قريبا وستتضمن جملة من الإجراءات التي يمكن اعتمادها خلال السنة المقبلة لتحسين جودة البحث العلمي مضيفا انه سيتم عرض التوصيات على أعضاء المجلس للنظر والمصادقة.

2- لجنة التكوين والبيداغوجيا الرقمية:

قدّم نائب رئيس الجامعة متابعة لنشاط لجنة التكوين والبيداغوجيا الرقمية التي اجتمعت بتاريخ 22 جوان 2018 لتحديد مهامها المتمثلة في قيادة (Pilotage) مسارات التكوين بمؤسسات الجامعة وتقييمها وضمان مقروئيتها وإحداث منصة تتضمن قاعدة بيانات هذه المسارات للمساعدة على التقييم وفقا لمؤشرات واستراتيجيات واضحة منها خصوصية التكوين والتشغيلية ونسب التأطير وغيرها. وأضاف أنه سيتم إعداد قاعدة بيانات للمسارات بالتنسيق مع لجنة نظام المعلومات التي ستتولى المهام التقنية لإعداد المنصات وإدراج المعطيات فيها موضحا أنها ستجتمع يوم 9 جويلية 2018 لمواصلة دراسة هذه المسائل.

III – متفرقات

1- مطلب إعادة النظر في ملف إسناد صفة أستاذ متميز:

عرض نائب رئيس الجامعة مطلب إعادة النظر في ملف إسناد صفة أستاذ متميز تقدم به الأستاذ حسن العمري من كلية العلوم بتونس إلى رئيس اللجنة المحدثة للغرض. وبعد التداول في حيثيات هذا المطلب اقترح الحاضرون إحالة ملف المترشح على أنظار المجلس العلمي للكلية للنظر فيه حسب الترتيب الجاري بها العمل في هذا الخصوص.

2- إحداث مخبر بحث:

عرضت نائبة رئيس الجامعة مطلب إحداث مخبر بحث "العلوم الجزائية والإجرام" للفترة 2018-2020 تقدمت به كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على هذا المطلب. (أنظر الملحق)

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال.

رئيس جامعة تونس المنار

الكاتب العام للجامعة



أسامة الدشراوي





إحداث مخبر بحث للفترة 2018-2020 (خارج إطار العروض)

مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2018/07/05

العدد	المؤسسة	اسم الوحدة	المشرف	ملاحظات المجلس العلمي	ملاحظات مجلس الجامعة
1	كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس	العلوم الجزائية والإجرام	رشيدة الجلاصي	بالموافقة	بالموافقة

10 جويلية 2018

رئيس جامعة تونس المنار



فتحي سلاوتي